

Distr.: General  
15 April 2001  
Arabic  
Original: English

## التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الثانية عشرة

نيويورك، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

تقدم هذه الوثيقة عملاً بالمقررين ١/١١ و ٢/١١ للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهي تفيد عن: (أ) التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) وضع الصندوق الاستئماني الطوعي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستعماله؛ (ج) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستناداً إلى نتائج الاستعراض، يجري تقديم توصيات من أجل تحسين الدعم الشامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولا - مقدمة .....
		ثانيا - تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون
٣	١٦-٣	التقني فيما بين البلدان النامية .....
		ثالثا - وضع الصندوق الاستئماني الطوعي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته
٩	١٩-١٧	واستعماله .....
		رابعا - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون
١١	٢٣-٢٠	التقني فيما بين البلدان النامية .....
١٢	٢٤	خامسا - توصيات .....
		مرفق - إطار النتائج المشترك للأمم المتحدة بشأن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين
١٤		البلدان النامية، المؤشرات التجريبية .....

## أولا - مقدمة

١ - في مقرري اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١/١١ و ٢/١١ المؤرخين ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حثت اللجنة، في جملة أمور، جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف جهودها الرامية إلى كفالة الإدماج الفعال لطرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في برامجها وأنشطتها، وطلبت إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تضع، بالتشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مؤشرات مشتركة لقياس التقدم المحرز والنتائج المتحققة على صعيد المنظومة. وشجعت جميع البلدان على بذل الجهد لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن طريق تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني الطوعي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (المشار إليه فيما يلي باسم الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب) وطلبت إلى الوحدة الخاصة أن تقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة تقريراً مفصلاً عن إدارة واستعمال الصندوق الاستئماني. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة الرفيعة المستوى إلى مدير البرنامج، فيما يتعلق بالمهام المسندة إلى الوحدة الخاصة وفي ضوء مسؤولياتها المتزايدة، أن يضمن تزويد الوحدة بالعدد الكافي من الموظفين لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال. وطلبت أيضاً إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة تقريراً عن تنفيذ هذين المقررين، تقوم من خلاله أيضاً باستعراض المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢ - وتمشيا مع هذين المقررين، يستعرض التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) وضع الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستعماله؛ (ج) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستناداً إلى استعراض التقدم المحرز يقدم التقرير عدداً من التوصيات تستهدف تحسين الدعم الشامل الذي يسدى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

## ثانياً - تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣ - بغية إدماج استخدام نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صلب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وافقت لجنة

التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٣ على المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والقصد من هذه المبادئ أن يجري تطبيقها من قبل هذه المؤسسات، بما فيها اللجان الإقليمية، على أساس تجريبي. وفي عام ١٩٩٨، نُقحت المبادئ التوجيهية حتى تكون أكثر اتساقاً مع التوجهات الاستراتيجية ومحاور تركيز الخطوط الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبطريقة تعكس البيئة الدولية المتغيرة الناجمة عن العولمة وتحرير التجارة، وتضع بعين الاعتبار التوجهات الجديدة المتعلقة بالسياسات العامة المستمدة من المقررات والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى والمجلس التنفيذي<sup>(١)</sup>.

٤ - والهدف الأساسي للمبادئ التوجيهية المنقحة هو تنظيم السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة لضمان اعتبار نمطي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مسألة على أرفع قدر من الأولوية في تصميم وصياغة وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع التي تقوم هذه المؤسسات بدعمها أو تنفيذها. واستيفاء لهذا الغرض، قامت اللجنة الرفيعة المستوى، حسبما لوحظ من قبل، بمطالبة الوحدة الخاصة بوضع مؤشرات مشتركة لقياس التقدم الذي تحرزه المؤسسات في تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة وتقديم تقرير عن ذلك.

٥ - ومن أجل دفع هذه العملية قدماً قامت اللجنة الخاصة، التي أنيطت بها ولاية تسهيل التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بتنظيم اجتماع مشترك بين الوكالات لمراكز التنسيق المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أعقب اجتماع الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى، من أجل النظر في إطار مشترك للتائج. وجاء في مقدمة القضايا التي طُرحت للمناقشة مسألة التسليم بأنه بينما تشكل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أغلب الأنشطة الإنمائية التي يجري تنفيذها، إلا أن كثيراً من المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة غير مستوعب في أنظمة الإبلاغ ذات الصلة في هذه المؤسسات. ويبدو أن المشكلة ترجع إلى صعوبة وضع قيم مالية محددة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية نظراً إلى تنامي الاتجاه لدى مؤسسات الأمم المتحدة بمعاملة جميع الأنشطة التي تخص بعض البلدان النامية، باعتبارها أنشطة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦ - ونظرا إلى أن كل مؤسسة من مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي منوطة بولاية مختلفة فيما يتصل بأنشطتها الإنمائية، جرى الاتفاق على أن تقود الوحدة الخاصة مهمة وضع إطار مشترك للنتائج متوسلة في ذلك القيام، أولا، بإدخال مجموعة من المؤشرات لاستخدامها من قبل المؤسسات على أساس تجريبي<sup>(١)</sup>. ومؤدى ذلك أن يتاح للمؤسسة المعنية المرونة الضرورية في الوقت نفسه الذي تركّز فيه على الفئات الثلاث من المؤشرات الواردة فيما يلي:

(أ) المؤشرات المعيارية التي تقيس المقدار الذي اعتمد به نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره سياسة أساسية للمؤسسات ذات الصلة، والدرجة التي جرى بها إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صلب البرامج، وحالة مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المؤسسة المعنية، والجهود التي تُبذل لمناصرة وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(ب) مؤشرات النتائج التشغيلية التي تقدم معلومات تفصيلية عن عدد وأنواع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تتلقى دعما من المؤسسات المعنية؛

(ج) النهج المبتكرة إزاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الممارسات الناجحة التي يجري تعميمها من أجل إعادة تطبيقها، والنهج الجديدة لتمويل الشراكات وتوسيع نطاقها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٧ - وفي وقت لاحق اتضح أن الطريقة التي أبلغت بها المؤسسات عن التقدم الذي أحرزته في إدماج نمطي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وعرضتها على الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى، تعكس التطبيق العام للمؤشرات التجريبية.

٨ - ومن ناحية السياسات والإجراءات، تضمنت المعلومات المقدمة لأغراض التقرير الحالي من مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، إشارة إلى التوافق القوي في الآراء بوجود حاجة ملحة للاستجابة لتوصية الأمين العام بضرورة أن تكون "أعمال الأمم المتحدة على وجه العموم، والأنشطة التنفيذية على وجه الخصوص، موجهة بشكل متزايد نحو دعم التعاون بين بلدان الجنوب"<sup>(٢)</sup>. وساد أيضا اتفاق على أن إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

إدماجاً كاملاً في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يقتضي أن تقوم جميع المؤسسات بالعمل بموجب مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ الذي يعطي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أولوية رئيسية في عملية تصميم برامجها الإقليمية والقارية ورصدها وتنفيذها.

٩ - وحسبما تبين الوثيقة TCDC/12/1، قامت جميع مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة بإنشاء مراكز التنسيق الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لها وأعدت تجديد التزامها بدعم هذا التعاون. وبدأ كثير منها العمل بصكوك جديدة في مجال السياسات العامة هادفاً إلى إدماج استخدام نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عمله البرنامجي الشامل. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، أدلى مدير البرنامج بعدة بيانات تتعلق بالسياسات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أكد فيها ضرورة إعطاء بُعد جنوبي قوي للدور الذي يقوم به البرنامج في مجال الخدمات الاستشارية. وجرى أيضاً في الخطط العملية للبرنامج إدخال الدور المحوري للتعاون بين بلدان الجنوب في تقديم الخدمات الإنمائية للبرنامج الإنمائي في فترة البرمجة الراهنة. وفي منبر التعاون بين بلدان الجنوب في ميداني العلم والتكنولوجيا المعقود في سول بكوريا في شباط/فبراير ٢٠٠٠، عرض مدير البرنامج الإنمائي رؤية البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتحتل مركز الصدارة في هذه الرؤية استراتيجية تهدف إلى "تمكين القيام بقدر أكبر من الاستفادة والانتظام بنقل الخبرات المبرهن علي سلامتها والممكن تكرارها من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان الأقل نمواً". ووصف مدير البرنامج ذلك بأنه توجه رئيسي جديد وقال إن البرنامج الإنمائي يخطط من أجل وضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قلب برامجه وأنشطته في المستقبل: "وسيجد على خط التماس في ترتيبات التنفيذ الوطني التي نعقدتها مع بلدان البرنامج التزام جديد وواضح بالتعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة لتقديم هذا الدعم".

١٠ - وقام عدد من المؤسسات بتقديم تقارير تتعلق تحديداً بما اتبعه من نهج ابتكارية. فركزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على سبيل المثال على نهج ابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق برامج للشراكة أمكن بها تحويل طبيعة الخدمات المقدمة من الفاو إلى الدول الأعضاء باستخدام خبرات من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مزودة البلدان النامية بذلك بألية مبتكرة وإطار منظم لتمكينها من الاستفادة الواحدة منها من الأخرى. ويعد برنامج الفاو الخاص للأمن الغذائي صورة عملية جديدة تم تطويرها إلى مبادرة استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ونظاماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يتيح نقل الخبرات من البلدان النامية الأكثر تقدماً إلى

البلدان النامية الطالبة الأخرى عن طريق تزويدها بخبراء لفترات طويلة لأغراض تنفيذ خطط الأمن الغذائي.

١١ - ويشدد مركز التجارة الدولية على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار الالتزام بدعم تعميم نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد انعكست هذه السياسة في عدد من البرامج مثل تقديم المساعدة لشبكات التفاعل المدرجة في إطار برنامج شبكة التجارة العالمية بهدف بناء كتلة حيوية من الخبرات ذات الصلة بالتجارة الدولية في البلدان النامية. ويقوم مركز التجارة الدولية أيضا بدور نشط في تعزيز التوسع التجاري في الجنوب الأفريقي عن طريق عقد تحالفات استراتيجية بين مؤسسات الجنوب الأفريقي وإنشاء شبكة لمؤسسات دعم التجارة في المنطقة الأفريقية.

١٢ - وتتضمن الجهود الابتكارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق إضفاء طابع لا مركزي على البرامج القطرية. ويقوم صندوق السكان أيضا بتعبئة الموارد عن طريق التعاون الثلاثي الأطراف، ويتيح برنامجه الرامي إلى تعزيز مراكز الامتياز التبادل المؤسسي للخبرات.

١٣ - ومن بين النهج الأشد فعالية التي تم اعتمادها تلك النهج التي تستهدف تعزيز الشراكات عريضة القواعد في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وخاصة التعاون مع القطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وقد صُمم هذا النهج للتغلب على قيود محدودة الموارد في الوفاء بمطالب البلدان النامية متوسلا في ذلك الاعتماد على قدرات وخبرات وموارد مؤسسات البلدان النامية، وأدت هذه النهج إلى نشوء نماذج مختلفة تقوم على استخدام شراكات متعددة في الأنشطة المضطلع بها في بلدان الجنوب. ويجري تعزيز هذه الاستراتيجية عن طريق جهود استخدام نهج الدولة المحورية، والتعاون الثلاثي الأطراف، ومشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الامتياز في البلدان النامية. وأسهمت هذه الشراكات في بناء روابط للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتسم بقدر أكبر من الدينامية فيما يتعلق بعدد مختار من مجالات التنمية البشرية المستدامة، حيث توفر البلدان المحورية بُعدا جديدا في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يؤدي إلى زيادة تدفق التعاون التقني من البلدان الأكثر تقدما إلى البلدان الأقل تقدما في الجنوب. وتبشّر برامج من قبيل منبر الأعمال التجارية الأفريقي - الآسيوي بتقديم مساهمات مهمة في التعاون الصناعي والتكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب. كما أن تعزيز الطاقات الجماعية للبلدان النامية يشكل أيضا محور تركيز مهم لكثير من أنشطة التعاون الإنمائي الدولي التي يضطلع بها الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ومن ذلك على سبيل المثال،

البرنامج المعني بالعمولة وتحرير التجارة والتنمية البشرية المستدامة، وهي الأنشطة التي استهل البرنامج الإنمائي العمل بها ويقوم بتنفيذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز طاقات البلدان النامية محدودة الدخل في مجال تصميم السياسات العامة ووضع المعايير المؤسسية لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي باستخدام نهج التعاون بين بلدان الجنوب. وسيؤدي النهج الرئيسي لبرمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهو من ابتكار الوحدة الخاصة، إلى إسباغ قدر أكبر من الطابع الاستراتيجي على هذه البرمجة وإنشاء مزيد من الشراكات فيما بين بلدان الجنوب ويؤدي في غضون ذلك إلى تسهيل اكتساب موارد إضافية في الوقت نفسه الذي يجري فيه ضمان وجود ملكية أوسع لهذه العملية.

١٤ - وقد أحرزت مؤسسات الأمم المتحدة استثمارات كبيرة في مجال إنشاء قواعد البيانات ونظم المعلومات التي تسهّل جميع البيانات وتتيح سبيل وصول إلى التكنولوجيا أمام البلدان النامية. وأحد التطورات الكبيرة في مجال تسهيل تدفق المعلومات فيما بين بلدان الجنوب يتمثل في تحويل نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات إلى شبكة لمعلومات التنمية تستند على الإنترنت بالكامل، وهي الشبكة التي استهلّت الوحدة الخاصة العمل بها بالتعاون مع حكومة البرازيل. وفي الوقت الحاضر تتطور شبكة معلومات التنمية المستندة إلى الإنترنت إلى منصة لاستيعاب المبادرات المماثلة بحيث تتيح لجميع البلدان النامية التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت إمكانية العثور على المعلومات المتعلقة بالخبرات وأفضل الممارسات وفرص التدريب والتمويل وتلقيها من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويتعين على مؤسسات الأمم المتحدة تكثيف جهودها لمساعدة البلدان النامية في إنتاج البيانات ذات الصلة من أجل زيادة المبادلات فيما بين بلدان الجنوب. ويتعيّن أيضا تشجيع البلدان النامية ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرهما من شركاء التنمية على المساعدة في تحسين نوعية منصة شبكة معلومات التنمية المستندة إلى الإنترنت والاستفادة منها عن طريق ربط قواعد بياناتها هي بشبكة معلومات التنمية.

١٥ - وتستخدم الفاو تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال برنامجها الخاص بنظام الوقاية من حالات الطوارئ من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود الذي أدرج على الإنترنت كنظام للإنذار المبكر من تفشي الأمراض وغارات الحشرات. وحسبما لوحظ من قبل يجري في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بناء كتلة حرجة من خبرات التجارة في الجنوب عن طريق الدعم الذي يُمنح لشبكات التفاعل الداخلة في إطار برنامج شبكة التجارة العالمية، وهي الشبكة التي تنشر معلومات عن التطورات الحاصلة في نظام التجارة العالمية وتدعم الشبكات

الوطنية عن طريق توفير خدمات استشارية وتدريبية عن مسائل التجارة العالمية. ويتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان توثيق وتعميم أفضل الممارسات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عبر نظامه لأفرقة الدعم القطري. أما شبكة المعاهد المحلية الحكومية للتدريب والبحث التي أنشأها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة فتتيح منبرا فعالا لإدخال التكنولوجيا التعليمية الجديدة، مثل حلقات العمل القائمة على الإنترنت المتعلقة بنمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ووسّعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية آفاق عمل شبكة المنظمة (الوايونت) التي تمثل شبكة معلومات عالمية تهدف إلى زيادة الربط بين البلدان النامية وتوسيع سبل وصولها إلى قواعد البيانات القائمة. أما في منظمة الصحة العالمية فتُبذل حاليا جهود لنقل الدروس الناجحة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الصحة من بلدان الأمريكتين إلى البلدان الأفريقية.

١٦ - واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من استخدام المؤشرات التجريبية، ستقوم الوحدة الخاصة، بعد إجراء مزيد من المشاورات مع مؤسسات الأمم المتحدة بوضع الإطار المشترك للنتائج في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، خلال فترة السنتين المقبلة، بحيث تتضمن مؤشرات محسنة لقياس جملة أمور، منها، ما يلي: (أ) زيادة استخدام نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج القطرية والإقليمية والعالمية للبرنامج الإنمائي، وكذلك استخدامها في برامج المؤسسات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، مقيسة بحسب مستوى الموارد المخصصة؛ (ب) مقدار الزيادة في عدد البلدان النامية التي تلعب دورا أنشط في توفير المشورة في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات ونقل التجارب والخبرات؛ (ج) الزيادة في عدد الشراكات المستدامة التي يجري إبرامها وحجم الموارد الإضافية التي تعبأ لدعم تنفيذ المناير والمبادرات الرئيسية التي يقدمها مجتمع المانحين والبلدان النامية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛ (د) عدد النماذج المبتكرة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب التي تم تطويرها من أجل إعادة تطبيقها من قبل الشركاء المهتمين داخل الأمم المتحدة وخارجها؛ (هـ) استخدام البلدان المحورية ما تحظى به من قدرات من أجل دعم التكامل بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

### ثالثا - وضع الصندوق الاستثماري الطوعي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستعماله

١٧ - تقع مسؤولية الإدارة والاستعمال الشاملين للصندوق الاستثماري للتعاون بين بلدان الجنوب على عاتق مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي ترفع إليه

تقارير على أساس شبه سنوي عن جميع مشاريع دعم الموظفين التي يمولها الصندوق الاستثمائي. ويقوم مدير الوحدة بدوره بتقديم التقرير إلى مساعد المدير. وقد عين موظفون من الوحدة الخاصة لإدارة الصندوق الاستثمائي، وقام مدير حسابات دفاتر الأستاذ بالوحدة الخاصة بإفساح فرع خاص للصندوق الاستثمائي في دفتر الوحدة لكي يضمن بقاء النفقات في حدود مستوى الالتزامات.

١٨ - وخلال فترة السنتين المستعرضة، تلقى الصندوق الاستثمائي دعماً إجماليه ٤٨٧ ٠٠٠ دولار على النحو التالي: جمهورية الصين الشعبية (١٥٠ ٠٠٠ دولار)، جمهورية أيرلندا (٣٧ ٠٠٠ دولار) وجمهورية كوريا (٢٠٠ ٠٠٠ دولار)، ومؤسسة فورد (١٠٠ ٠٠٠ دولار) ومن جملة هذا الدعم استخدم مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم منبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميداني العلم والتكنولوجيا الذي عقد في سول بجمهورية كوريا في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد أوصى المنبر بما يلي: (أ) إنشاء شبكة لبلدان الجنوب تصل مؤسسات البحث والتطوير بمراكز الامتياز الأخرى؛ (ب) إنشاء آليات فعالة لتسهيل التعاون التكنولوجي فيما بين الشركات في البلدان النامية؛ (ج) زيادة قاعدة رأس المال البشري عن طريق تجميع الجهود بشأن التعليم وبرامج التدريب ذات الصلة، مع إيلاء تركيز خاص على المرأة؛ (د) تقاسم الخبرات فيما يتعلق بإسهام العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية؛ (هـ) وضع برامج استراتيجية مشتركة بين بلدان الجنوب في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق باللقاحات والأدوية وعمليات التشخيص الطبي من أجل الوقاية من الأمراض المعدية الرئيسية في بلدان الجنوب مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، (و) استنباط ودعم آليات تمكن بلدان الجنوب من تجميع مواردها التقنية والمؤسسية والمالية للاضطلاع بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وحفز هذا التعاون.

١٩ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ استمرت مصادر موارد إيرادات الصندوق الاستثمائي على محدوديتها. ولذلك، يتعين على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تزيد الوعي بالصندوق وأن تضع برامج مبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتضمن عددا كبيرا من البلدان بما يمكن من استخدام الصندوق في اجتذاب التمويل من الأطراف المهمة.

## رابعاً - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٠ - بقيام الوحدة الخاصة بدور الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى ومنسق منظومة الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تضطلع الوحدة من ثم بدور فريد في تعزيز وتعبئة الدعم العالمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وخلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠، قامت الوحدة الخاصة بمهامها مستعينة بموظفيها المدرجين في الميزانية وعددهم ٧ موظفين في الفئة الفنية و٧ موظفين في فئة الخدمات العامة. ومع اتجاها برنامج الأمم المتحدة إلى تعميم الدعم الذي يقدمه في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، باتت الوحدة الخاصة تتولى مسؤولية أكبر في مجال الدعوة والتخطيط والعمل كعنصر حفاز لتطوير طرائق جديدة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في إطار برامج الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، وفي البلدان النامية ذاتها. وبالنظر إلى تزايد المسؤوليات الملقاة على عاتق الوحدة الخاصة مقابل محدودة مواردها المالية والبشرية، بذلت جهود ضمن الإطار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي يشمل فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠، من أجل التركيز على المبادرات التي تترتب عليها آثار رئيسية في عدد كبير من البلدان النامية.

٢١ - وبناء عليه، استهلكت الوحدة الخاصة نهج البرمجة الريادية هادفة إلى استيعاب شركاء متعددين وعدد وافر من البلدان المستفيدة من أجل تحفيز نماذج جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ستة مجالات مواضيعية يوفر فيها نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ميزة واضحة وقيمة مضافة تسمح بتكراره على نطاق واسع. وبغية مساعدة هذه الجهود وتمشيا مع السياسة التي يتبعها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإضفاء طابع لا مركزي على العمليات وتحريكها إلى مواقع أقرب في الميدان، قررت الوحدة الخاصة نشر اثنين من أخصائييها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى منطقتي أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ.

٢٢ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ بلغ إجمالي الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما إجماليه ٨,٥ مليون دولار على وجه التقريب. وقد أنفقت هذه الأموال لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات الرئيسية التالية: بناء قدرات استراتيجية في مجال السياسات وفي المجال المؤسسي، رعاية الربط الشبكي المعرفي في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وصياغة شراكات ذات قواعد عريضة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٢٣ - وخلال الفترة ذاتها، بلغت جملة الموارد غير الأساسية التي قامت الوحدة الخاصة بتعبئتها لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١١,٩ مليون دولار. وقد أسهمت حكومة اليابان بزهاء ١١,٣ مليون دولار من جملة هذه الموارد قدمتها عن طريق الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية. كما أسهمت مؤسسة فورد بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التنمية الاجتماعية في إطار ترتيبات تقاسم التكلفة. وجرى أيضا تلقي مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار على وجه التقريب عن طريق الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستخدمت هذه الأموال بالدرجة الأولى لتعزيز المشاريع المضطلع بها في مجالات، التخفيف من حدة الفقر، والتجارة والاستثمار، وإدارة المعونة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والبيئة.

## خامسا - توصيات

٢٤ - بناء على استعراض المواضيع التي شملها التقرير الحالي، يُوصى بما يلي:

(أ) أن تتبع مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة بإقدام أكبر المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عند صياغة برامجها، وأن تقوم باستخدام الإطار المشترك للنتائج بشكل منهجي في رصد وقياس النتائج؛

(ب) أن يضاعف الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة جهوده الرامية إلى تعميم نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وخاصة على الصعيد القطري، باستخدام الآليات القطرية للتخطيط والبرمجة وتقديم التقارير مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر التعاون على الصعد القطري والإقليمي والأقليمي، والتقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج؛

(ج) أن يُطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية زيادة مضمون شبكة معلومات التنمية وتوسيع سبل وصول البلدان النامية إليها، وتعزيز روابط الشبكة مع الشبكات ذات التوجهات الإنمائية في البلدان النامية، ومع سائر مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة؛

(د) أن تتولى الوحدة الخاصة بإعداد مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل زيادة شعبية الصندوق ووضع برامج استراتيجية تهدف إلى تعبئة موارد إضافية دعما لمبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

## الحواشي

- (١) في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أحاطت الجمعية العامة علماً بمشروع المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي وقت لاحق، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٨٤/١٩٩٨ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ علماً بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها للمجلس المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- (٢) يتضمن مرفق هذا التقرير شرحاً للمؤشرات التجريبية.
- (٣) كوفي عنان "من الطابق الثامن والثلاثين: مقابلة مع الأمين العام للأمم المتحدة"، التعاون بين بلدان الجنوب، رقم ١، ١٩٩٨، ص ٧٤.

## مرفق

## إطار النتائج المشترك للأمم المتحدة بشأن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المؤشرات التجريبية

لئن كانت المسؤولية الأساسية عن إدارة وتمويل نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية، فإن خطة عمل بيونس آيرس تدعو سائر مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن تحشد كافة طاقاتها "من أجل الإسهام في تنفيذ خطة العمل على أساس مستمر ومركز"<sup>(١)</sup>. ولهذا الغرض أيضا، شدد الأمين العام في برنامجه الإصلاحية على "وجوب توجيه العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة على وجه العموم، وأنشطتها التنفيذية على وجه الخصوص، نحو تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل متزايد".

وفي الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، رأت اللجنة مرة أخرى "أن تحت جميع مؤسسات ووكالات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة على تكثيف جهودها الرامية إلى كفالة الإدماج الفعال لاستخدام نمطي التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في برامجها وأنشطتها العادية، آخذة بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بهذا الموضوع"<sup>(٢)</sup>، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وطلبت اللجنة إلى الوحدة الخاصة في هذا السياق أن تضع، بالتشاور مع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة مؤشرات مشتركة لقياس التقدم المحرز والنتائج المتحققة في تنفيذ تلك التوصيات على صعيد المنظومة"<sup>(٣)</sup>. كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١.

ولذلك، فإن ثمة حاجة إلى وضع إطار مؤشرات مشترك للأمم المتحدة لقياس التقدم والنتائج المحرزين فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتقديم تقارير عنه، حتى تتمكن جميع مؤسسات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من التوصل إلى فهم مشترك للقضايا ذات الصلة ولنطاق تقديم التقارير.

وفيما يلي مجموعة من المؤشرات التجريبية التي يمكن استخدامها في تقديم التقارير في المستقبل فيما يتعلق بالتقدم والنتائج اللذين يحرزهما الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة. وثمة حاجة

(١) خطة عمل بيونس آيرس، التوصية ٣٢، الفقرة ٥٦، ١٩٧٨

(٢) A/53/266/Add.4

(٣) اللجنة الرفيعة المستوى، المقرر ١/١١ بء الفقرة ١٣ من المنطوق.

إلى وضع مؤشرات أكثر تفصيلاً بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية وفي ضوء ما تبديه من تعليقات.

## ١ - المؤشرات المعيارية

- ١-١ اعتماد نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره سياسة للمؤسسة وأولوية للمنظمة، على النحو الذي يتحدد في الأدلة البرنامجية والتشغيلية للمنظمة.
- ٢-١ المدى الذي تم به إدماج طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كاستراتيجية أو كعنصر متميز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية والإقليمية والعالمية.
- ٣-١ الوحدة المحددة أو الأشخاص المحددين كمركز للتنسيق.
- ٤-١ حجم الدعوة والترويج المضطلع به في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.
- ٥-١ التمويل المقدم إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المدرج بشكل منهجي في إطار الميزانية العادية/البرنامجية (الموارد الفعلية أو التقديرية المخصصة لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية).

## ٢ - مؤشرات النتائج التشغيلية

- ١-٢ مدى الدعم المقدم، إلى البلدان النامية في إطار ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال متابعتها للمؤتمرات العالمية الرئيسية (في حالة انطباقها) والنتائج الأولية المتحققة.
- ٢-٢ المناير/المناسبات التي قُدمت إليها تسهيلات من أجل القيام فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز حوار السياسات والمبادلات الفكرية، وتعزيز التجارة/الاستثمار، مضاهاة الطاقات/الاحتياجات، والأسواق المخصصة لقطاع الأعمال وما إلى ذلك ... (مع تحديد المواضيع والقطاعات والبلدان والكيانات المشتركة، وبيان نتائجها إلى المدى الممكن).

- ٣-٢ أنواع وأعداد شبكات بلدان الجنوب (بما في ذلك شبكات المعلومات) أو مراكز الامتياز التي تلقت دعماً وبيان نتائجها الأولية (مع تحديد القطاع والبلدان والمؤسسات المشاركة).
- ٤-٢ بيان الخطط الرئيسية الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تتلقى الدعم وتحديد النتائج الأولية.
- ٥-٢ بيان أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تتضمن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- ٦-٢ بيان النقل/التبادل الملموس بين بلدان الجنوب في مجال التكنولوجيات والخبرات والمهارات نتيجة للتدخل المباشر للوكالة المعنية (من حيث نوعياته، والقطاعات الداخلة فيه، وعدد الخبراء وما إلى ذلك).

### ٣ - النهج المبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

- ١-٣ تطوير نهج مبتكرة تنطوي على تحقيق توسع كبير في مجال التعاون بين بلدان الجنوب (خاصة تعاون بلدان الجنوب في مجالات التجارة، والاستثمار، والمالية، والصناعة، والتنمية المؤسسية، والزراعة، والأمن الغذائي، والبيئة، والطاقة، والصحة، والسكان، والمعلومات والاتصال).
- ٢-٣ تحديد الممارسات الناجحة وتجميعها ونشرها للاستفادة من إمكانية إعادة تكرارها (القيام إلى المدى الممكن بتحديد التجارب المعاد تطبيقها).
- ٣-٣ اتباع نهج مبتكرة في تعبئة الموارد المكرسة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (بما في ذلك الموارد المقدمة من حكومات البلدان النامية والمانيين في إطار الترتيبات الثلاثية الأطراف، وغير ذلك من الموارد).
- ٤-٣ اتباع نهج مبتكرة في توسيع نطاق المشاركات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وخاصة التي تبرم مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.